

(أمينا بما هو آت :

شادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ النعم ٦
"وزارة المالية" لوعه "مصلحة خفر السواحل ومصايد الأسماك" الباب
الثالث "أعمال جديدة" اعتماد إضافي بلغ ٢٢٥٥ ج.م (ألفين ومائتين
ونصفة وخمسين جنيها) لشراء نحسة مدافع لبوانز مصلحة خفر السواحل
ومصايد الأسماك :

لويؤخذ هذا الاعتماد الأضافي من الاحتياطي العام.

شادة ٢ - في وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم.

لويعرض هذا المرسوم على البرلمان في ميعاد لا يتجاوز الشهر من تاريخ
انعقاد القبيل ما

صدر برأس المتنزه في ربيع الثان سنة ١٢٥٢ (١٧ يوليه سنة ١٩٣٤)

فؤاد

بأمر حضرة شحاجب البلاطة

لرئيس مجلس الوزراء

عبد الفتاح فتحى

وزير المالية

حسن طهري

مرسوم

فتح اعتداد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥

لحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ١٣٢ من الدستور :

لوبناء على ما عرضه علينا وزير المالية، وموافقة رأي مجلس الوزراء :

(أمينا بما هو آت :

شادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ النعم ١١
"وزارة الأشغال العمومية" الفرع ٣ "مصلحة المباني الأميرية" الباب ٣
"أعمال جديدة" اعتماد إضافي بلغ ٤٣٠ ج.م (أربعة آلاف وثلاثمائة جنيه)
للتكميم بأعمال الاصلاح الازمة في مباني الخاير والورش التابعة للبيش
المصري في القاهرة.

لويؤخذ هذا الاعتماد من الاحتياطي العام.

قانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٤

باتجاه قطعة أرض من أملاك الدولة بـ [unclear]

لحن فؤاد الأول ملك مصر

لقرار مجلس الشيوخ و مجلس النواب الذي نفعه ، ونذ حذله
عليه وأصدرناه :

شادة ١ - تجبر قطعة أرض من أملاك الدولة مساحتها ١٧٧٤ مترا
مربعا في شارع فؤاد الأول غرب الجمعية الملكية للاقتصاد السياسي والجمعية
الملكية لعلم الحشرات إلى جمعية الكنيسة الأسكندرية بأجرأسى قدره
جنيه واحد في السنة المدة نصف وعشرين سنة لمباني الكنيسة ولملحقاتها .

شادة ٢ - في وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

فأسر بأن يضم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر برأس المتنزه في ربيع الثان سنة ١٢٥٢ (١٧ يوليه سنة ١٩٣٤)

فؤاد

بأمر حضرة شحاجب البلاطة

لرئيس مجلس الوزراء

عبد الفتاح فتحى

وزير المالية

حسن طهري

إعلان

بشأن القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٣٤ بتفصيل الإيجارات الزراعية

عن سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ الزراعية

للقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٣٤ بتفصيل الإيجارات الزراعية عن سنة
١٩٣١ - ١٩٣٢ الزراعية ، المنشور بالعدد رقم ٢٦ من الجريدة الرسمية
ال الصادر بتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٣٤ والمصدق عليه من الجمعية التشريعية
لحكمة الاستئثار المختلطة بتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٩٣٤ وفقا ل المادة الثانية عشرة
من القانون المدني المختلط ، قد أصبح معمولا به أمام المحاكم المختلطة ابتداء
من ٢٠ يوليه سنة ١٩٣٤

مرسوم

فتح اعتداد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥

لحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ١٣٢ من الدستور :

لوبناء على ما عرضه علينا وزير المالية، وموافقة رأي مجلس الوزراء ،